



حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#برامج تدريبية

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقدم محاضرة للدبلوماسيين بوزارة الخارجية



بالتعاون مع أكاديمية محمد بن مبارك آل خليفة للدراسات الدبلوماسية، قدمت الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة تعريفية حول دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، لعدد من الدبلوماسيين بوزارة الخارجية عبر تقنية الاتصال المرئي.

وقد تم خلال المحاضرة، التعريف بقانون المؤسسة والخدمات التي تقدمها للمواطنين



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تبحث تعزيز التعاون مع «السفارة الأمريكية» في المملكة



عقدت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، اجتماعًا مع السيدة مارغريت ناردي القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى مملكة البحرين، عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك في إطار التعاون الدائم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مع السفارة الأمريكية في المملكة.

مملكة البحرين والتطورات الحاصلة فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال الآليات الوطنية. كما تم بحث تعزيز التعاون والتنسيق المشترك لتوحيد الجهود في المجالات ذات العلاقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

من جانبها، عبرت السيدة ناردي عن تقديرها لما تقوم به المؤسسة من جهود دؤوبة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، مشيدة في ذات الوقت بجهود المملكة في تعزيز السلام في المنطقة، متمنية لمملكة البحرين مزيدًا من دوام التقدم والازدهار.

ورحبت خوري بالسيدة ناردي، وبالتعاون الفعال والمستمر مع السفارة الأمريكية، وأشادت بمستوى علاقات الصداقة والتعاون بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية الصديقة، مستعرضة في ذات الوقت جهود المؤسسة في ظل جائحة كورونا عبر الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة بشكل مستمر إلى مراكز العزل والحجر الصحي، ومراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف.

وتطرق الطرفان إلى عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك، أبرزها التقارير التي تنشر من بعض المنظمات والتي لا تعكس واقع حقوق الإنسان في

وتأتي هذه المحاضرة ضمن الدورة المتقدمة للدبلوماسية في نسختها الأولى والتي تنظمها أكاديمية محمد بن مبارك آل خليفة للدراسات الدبلوماسية خلال الفترة من نوفمبر 2020 ولغاية يناير 2021 والتي تستهدف الدبلوماسيين بوزارة الخارجية.

والمقيمين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والإطار القانوني للمؤسسة، بالإضافة إلى التعريف بالآليات الوطنية الأخرى المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، كما تم استعراض استراتيجية وخطة عمل المؤسسة الوطنية، وأبرز الإنجازات التي قامت بها المؤسسة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان بمملكة البحرين.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تبحث تعزيز التعاون مع السفارة البريطانية في مملكة البحرين



التوقيف، كما تطرق الطرفان إلى عدد من القضايا ذات العلاقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان خاصة في مجال التدريب وتم بحث تعزيز التعاون والتنسيق المشترك لتوحيد الجهود في المجالات ذات العلاقة بحقوق الإنسان

من جهته، أعرب نائب السفير البريطاني عن خالص شكره وتقديره لما تقوم به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين، مؤكدا استعداد السفارة البريطانية للتعاون وتقديم الدعم الفني والتقني في سبيل قيام المؤسسة بتحقيق أهدافها واختصاصاتها.

استقبلت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق سعادة السيد ستيوارت سامرز نائب سفير المملكة المتحدة لدى مملكة البحرين، والسيدة شيريل إيديس رئيسة قسم الشؤون السياسية والإعلام والعلاقات العامة بالسفارة البريطانية، وذلك بمقر المؤسسة في ضاحية السيف، وذلك بمناسبة انتهاء فترة عمل الأخيرة في البحرين واستلام الآنسة لورين غومر مهام عملها.

وخلال اللقاء، رحبت خوري بالتعاون الفعال والمستمر مع السفارة، مستعرضة جهود المؤسسة في ظل جائحة كورونا من خلال الزيارات الميدانية إلى مراكز العزل والحجر الصحي، ومراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تختتم برنامج «العيادة القانونية وحقوق الإنسان» بالتعاون مع جامعة البحرين



وحرياته الأساسية، كما تعرف الطلاب المشاركون في البرنامج - خلال ١٩ جلسة تدريبية - على أهم الخدمات التي تقدمها المؤسسة، ودورها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

وبمناسبة اختتام البرنامج، تقدم المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام للمؤسسة الوطنية بالشكر للقائمين على البرنامج وللطلبة المشاركين فيه، وأشار الى أن الهدف من هذا البرنامج هو صقل خبرة الطلبة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان والعمل على اكسابهم مختلف المهارات العلمية والعملية، متمنياً لهم التوفيق والنجاح.

اختتمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برنامج «العيادة القانونية وحقوق الإنسان» للفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2020 - 2021 الخاص بكلية الحقوق في جامعة البحرين، والذي تم تنظيمه بالتعاون مع جامعة البحرين، وتضمن برنامجاً تدريبياً عقد عن بُعد لعدد من طلبة كلية الحقوق في الجامعة على مدى ثلاثة أشهر متواصلة، حيث تناول البرنامج عدة مواضيع تعلق بتقديم معلومات عامة حول حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لحماية حقوق الإنسان، ودور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل رئيس لجنة الشئون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب



ولاسيما الانتهاكات الجسيمة التي وقعت على الصيادين والبحارة البحرينيين، وأهمية اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة من أجل حماية حقوقهم. كما تطرق اللقاء لآلية العقوبات البديلة ودور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الشأن.

من جانبه ثمن سعادة النائب السيسى البوعينين الدور الوطني والمسؤولية الحقوقية التي تقوم بها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى المحلي والدولي، مؤكداً دعم المجلس النيابي التام لعملها المهني واستقلاليتها الواضحة، معرباً عن تقديره للجهود البارزة لرئيس وأعضاء مجلس المفوضين، إضافة الى عمل الأمانة العامة المتميز.

استقبل السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر المؤسسة سعادة النائب محمد السيسى البوعينين رئيس لجنة الشئون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب، حيث أشاد بما يوليه أعضاء مجلس النواب من اهتمام لقضايا حقوق الإنسان، مثنياً التعاون البناء لمجلس النواب مع المؤسسة لدعم حقوق الإنسان في مملكة البحرين، وذلك عبر تعزيز التشريعات والقوانين المعنية بحقوق الإنسان، لتكفل أفضل الممارسات في المجال الحقوقي.

وتم خلال اللقاء استعراض سبل تعزيز التعاون المشترك بين المؤسسة والمجلس النيابي، وعدد من المواضيع المتعلقة بمستجدات الملف الحقوقي،

لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الثاني والعشرين عن بعد



جلسات المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها حتى يتسنى للمؤسسة حضور المحاكمة وللوقوف على مجرياتها، والتأكد من توافر الضمانات القانونية اللازمة خلال المحاكمة.

كما وبحتت اللجنة آلية توفير المزيد من فرص التدريب لصقل مهارات طاقم عمل مركز الاتصال وتلقي الشكاوى بالمؤسسة كونهم موظفي الصف الأول في التعامل مع الشكاوى الواردة للمؤسسة وتقديم المساعدات القانونية لمن يحتاجها، فضلا عن رصد كل ما له علاقة بانتهاكات حقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي.

وتؤكد اللجنة أنه التزاما من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان، فإنه يمكن التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقال (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144).

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها الثاني والعشرين عن بعد برئاسة الأنسة ماريا خوري وعضوية الدكتور حميد أحمد حسين والسيدة روضة العرادي، حيث افتتحت اجتماعها عبر استعراض كشوفاتها المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الفترة من 27 ديسمبر 2020 وحتى 21 يناير 2021، حيث تعاملت مع عدد (8) شكاوى، وقدمت عدد (41) مساعدات قانونية، ورصدت عدد (9) حالات عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها (117) اتصالا عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة، وناقشت ما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها.

ومن ثم ناقشت اللجنة مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، وفي ذات السياق استعرضت اللجنة رد الجهة المختصة حول الطلبات الواردة للمؤسسة والمتعلقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، والتي تمت مخاطبة تلك الجهة بخصوصها، حيث أكدت اللجنة استمرارها في إعداد قوائم ربع سنوية تتضمن الحالات الجديدة المتقدمة للمؤسسة بشأن استبدال ما تبقى من مدة العقوبة المحكوم بها، بهدف التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بشأن تلك الطلبات كل ثلاثة أشهر، مع مراعاة استيفاء تلك الحالات للشروط الشكلية المنصوص عليها في المادة رقم (13) من القانون المذكور أعلاه بشأن تطبيق العقوبات البديلة، والمتعلقة بقضاء نصف مدة العقوبة ودفوع مبلغ الغرامات المادية إن وجدت ما لم يكن الوفاء بها مستحيلا، مع ترك النظر للشروط الموضوعية المتعلقة بحسن السيرة والسلوك وألا يكون في الافراج عن النزير خطر على الأمن العام إلى تقدير الجهة المختصة.

وإعمالا لدور المؤسسة في حضور جلسات المحاكم للتأكد من توافر الضمانات اللازمة للمحاكمة العادلة، فقد تم التوجيه بضرورة إعداد كشف يتضمن مواعيد

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدعو لإطلاق سراح المواطنين البحرينيين فورا

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



تابعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين، بقلق بالغ المعلومات والأخبار التي تتداول عبر وسائل الإعلام والقنوات الإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي بشأن اعتقال البطل البحريني سامي حداد مع مجموعة من أصدقائه خلال خروجهم في رحلة صيد بحرية في المياه الإقليمية البحرينية، من قبل دوريات خفر السواحل القطرية.

وإذ تبدي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين أسفها لهذا التصرف الذي من شأنه الإخلال بالمبادئ والقيم الإنسانية، وعلى رأسها مبدأ حسن الجوار، إلى جانب انتهاك مجموعة من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي كفلتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتحمل السلطات القطرية في ذات الوقت مسؤولية سلامة هؤلاء المواطنين البحرينيين وأمنهم، وتطالب بإطلاق سراحهم فورا.

وتدعو المؤسسة الجهات المعنية في مملكة البحرين إلى سرعة التدخل لتأمين سلامة المواطنين البحرينيين المعتقلين واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإطلاق سراحهم على الفور، والعمل على وضع آليات لحماية حقوق الصيادين والبحارة المواطنين، وتوفير بيئة آمنة لهم.

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن وفاة أحد الموقوفين بمركز الحبس الاحتياطي

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



تلقت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان صباح اليوم، إخطارا من الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل، بوفاة أحد الموقوفين (بحريني 20 عاما) بمركز الحبس الاحتياطي، والذي كان معزولا احترازيا تطبيقا للإجراءات والتدابير الوقائية المعمول بها لمواجهة جائحة كورونا.

كما اطلعت المؤسسة على البيان الصادر عن الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل حول الواقعة، والإجراءات القانونية التي تم اتخاذاها من قبل الإدارة.

وسيقوم وفد من أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة بزيارة ميدانية إلى مركز الحبس الاحتياطي للتأكد من أن الاحتياطات والإجراءات المتخذة حيال حفظ حقوق وسلامة وأمن النزلاء تتوافق مع معايير حقوق الإنسان، وتشدد المؤسسة في ذات الوقت على ضرورة قيام الجهات المعنية، ولا سيما النيابة العامة ووزارة الداخلية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للإسراع بإنجاز إجراءات التحقيق الفورية.

كما وتتقدم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بخالص التعازي والمواساة لذوي النزير المتوفى، داعية المولى عز وجل أن يلهمهم الصبر والسلوان.

لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الثاني والعشرين عن بعد



الكويت، وكذلك زيارتها الأخيرة إلى مبنى الإيواء بمركز حماية ودعم العمالة الوافدة التابع لهيئة تنظيم سوق العمل.

من جانب آخر، قامت اللجنة بزيارة ميدانية إلى مركز الحبس الاحتياطي بناء على تلقي المؤسسة إخطاراً من وزارة الداخلية بوجود حالة وفاة لأحد الموقوفين في المركز، وذلك للتأكد من مدى وجود الاحتياطات والإجراءات المتخذة لحماية الموقوفين وحفظ حقوقهم وسلامتهم وأمنهم بما يتوافق مع المعايير الدولية والإقليمية ذات الصلة. كما قامت اللجنة بزيارة إلى مؤسسة الإصلاح والتأهيل للرجال، بناء على رصد عبر وسائل التواصل الاجتماعي متعلق بأحد النزلاء، وذلك للوقوف على صحة الادعاءات بشأن عدم قدرته على التواصل الخارجي مع ذويه. وقد تبين للجنة بأن المذكور يتمتع بكافة حقوقه، وأن عدم اتصاله بأهله كان بسبب عدم رغبته هو شخصياً في ذلك، رغم توافر وسائل الاتصال المرئي والمسموع له ولغيره من النزلاء.

واختتمت اللجنة اجتماعها بالتأكيد على استمرارها في القيام بالزيارات الميدانية المعلنه وغير المعلنه إلى مراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن الاحتجاز والتوقيف، ودور الرعاية الاجتماعية والصحية، وسكن العمال الأجانب، للوقوف على مدى تمتع الأفراد فيها بحقوقهم، وذلك بناء على ولايتها الواسعة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

برئاسة الدكتور مال الله جعفر الحمادي، وعضوية السيد خالد عبدالعزيز الشاعر، والدكتورة فوزية سعيد الصالح والمحامية دينا عبدالرحمن اللطي، عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها الثاني والعشرين عن بعد، حيث افتتحت اللجنة اجتماعها باستعراض مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، خاصة تلك المتعلقة بالزيارات الميدانية التي قامت بها اللجنة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل، وأماكن الاحتجاز والتوقيف، ودور الرعاية الصحية والاجتماعية، وسكن العمال الأجانب لبعض الشركات الخاصة.

وقد استعرضت اللجنة مجريات الزيارات الميدانية التي قامت بها مؤخراً إلى مركز إيواء وإبعاد الأجانب، إثر وجود إصابة سابقة بفيروس كورونا، وذلك للتأكد من استمرارية التقيد بالتدابير الاحترازية، وكذلك تمتع النزلاء بمختلف حقوقهم المكفولة لهم في الدستور والتشريعات الوطنية والصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وأبدت اللجنة ارتياحها بعد الزيارة خاصة بعد اللقاءات مع بعض المودعات حيث أبدت ثقتهم بالإجراءات المتخذة وأغلبهن في انتظار تسهيلات السفر المتعلقة ببلدانهم

كما تطرقت اللجنة إلى الزيارة التي قامت بها إلى مركز المتروك للتأهيل الإرشادي، والتي جاءت لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، والوقوف على الإجراءات الاحترازية المتخذة لمنع انتشار فيروس

لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها الثاني والعشرين عن بعد



الوارد في قانون الطفل البحريني، واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل، وما قرره المادة (1) من الاتفاقية الدولية رقم (138) لسنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، والتي انضمت لها مملكة البحرين بموجب القانون رقم (1) لسنة 2012.

ومن ثم استكملت اللجنة مناقشاتها بشأن مقترحاتها السابقة لفعاليات الطاولات المستديرة التي تعتمده المؤسسة التنسيق لعقدها خلال العام الجاري والتي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمختلف أنواعها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن تكريس قيمها في المجتمع بصورة تتواءم مع ما جاء في استراتيجية وخطة عمل المؤسسة للأعوام 2019 - 2021، حيث ناقشت اللجنة في ضوء ذلك مقترح عقد فعالية الطاولة المستديرة حول التعليم عن بُعد في ظل جائحة كورونا بين الواقع والمأمول، والتي تعتمده المؤسسة التنسيق لعقدها خلال الشهر الجاري.

برئاسة الدكتور بدر محمد عادل، وعضوية السيد أحمد مهدي الحداد، والسيدة وداد رضي الموسوي عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها الثاني والعشرين عن بعد، حيث افتتحت اللجنة اجتماعها بمتابعة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالطلب المحال إليها من لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول دراسة مدى وجود فراغ تشريعي أو تنظيمي في آلية انتقال العامل الأجنبي إلى كفيل آخر مع ما يترتب على ذلك من أضرار بحق الكفيل الأول، حيث ستقوم اللجنة بدراسة هذا الموضوع وتقديم الرأي المناسب.

كما بحثت اللجنة ما اتخذ من إجراءات بخصوص مقترحها السابق والمتعلق بتعديل أحكام الباب الرابع من القانون رقم (36) لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي فيما يتعلق برفع سن السماح بعمل وتشغيل الأطفال وموآئمه مع السن

كورونا و «حقوق الإنسان» و اللقاح



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

المنامة - 10 يناير 2021

مرت قرابة السنة على اكتشاف فيروس كورونا في مختلف أنحاء العالم، مرت وهي مليئة بالتحديات والإجراءات الصحية والاستثنائية للحد من انتشاره، فقد شكل هذا الفيروس الصغير تحديًا عالميًا غير مسبوق عبر إجراءات كثيرة، وصارمة، تتناسب مع خطورته، امتدت إلى عزل المدن في شتى أركان العالم، ومنع النشاطات الثقافية، والرياضية، والترفيهية، بالإضافة إلى حظر التجمعات، وتقييد حرية التنقل والسفر، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً بين أوساط المنظمات الحقوقية على المستوى الإقليمي والدولي، حول تأثير هذه الإجراءات على الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعلى المبادئ التي ضمتها الشريعة الدولية لهذه الحقوق.

فمع بداية تفشي الجائحة، بادرت الدول بفرض الكثير من القيود على جوانب تمس كافة حريات الأشخاص وحقوقهم تفادياً لمخاطر الفيروس، والعمل على حماية حق الحياة والصحة، خاصة بعد إعلان منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ صحية عالمية في 30 يناير 2020م، فيما اتخذت مملكة البحرين منحى آخر في تطبيق الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية - دون الإخلال بأي مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان - لتعزيز

حماية المواطنين والمقيمين على أرضها، وكانت نموذجاً مميزاً لاحترام حقوق الإنسان.

وبناء على التوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، كرست حكومة مملكة البحرين برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء، جهودها لوضع الإنسان وحقوقه على رأس أولوياتها، فقد بادرت إلى تسهيل الإجراءات لاستمرار الحياة اليومية للمواطنين والمقيمين، دون أي تمييز، ووفرت لجميع الفئات الخدمات العلاجية والوقائية وفقاً لأفضل المعايير الدولية، ولم تقتصر التوجيهات السامية على التخفيف من الآثار الاقتصادية على المواطنين والمقيمين لتبعات الجائحة فحسب، بل امتدت إلى حد كبير لتشمل الحقوق الصحية، والتعليمية، وحماية حقوق الطفل، والمرأة، وكبار السن، وذوي الإعاقة، وحماية حقوق العمال، وتعزيز الأمن الغذائي، عبر اعتماد حزمة واسعة من القرارات والإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية المدروسة، التي أسهمت إلى حد كبير في تحجيم، وتقليل الأضرار السلبية الناتجة جراء هذه الجائحة، دون أي تراجع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن اللفتة الإنسانية السامية من لحن جلالته بالعفو عن المثات من المحكوم عليهم وذلك لدواعٍ إنسانية في ظل الظروف الراهنة للجائحة والجهود الوطنية للتصدي له. فضلاً على التوسع الملحوظ في تطبيق قانون العقوبات البديلة.

ومنذ بداية تفشي الجائحة وحتى تاريخه، حرصت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين - انطلاقاً من دورها الحقوقي والرقابي ضمن

وبعد مرور عام على تفشي جائحة كورونا، ومع وصول شحنة لقاحات التطعيم الآمن والمرخص للوقاية من الفيروس المستجد وفق معايير عالمية لضمان سلامة النقل والتخزين إلى مملكة البحرين ضمن الدول الأولى في توفيره، وجه جلالته الملك المفدى بإتاحة اللقاح بالمجان لكل مواطن ومقيم، وعلى أن يكون اختياريًا لمن يرغب أن يستفيد من هذا التحصين، وهنا تتضح لك عزيزي القارئ القيم الإنسانية والحضارية النبيلة التي تتحلى بها القيادة الحكيمة لمملكة البحرين، حيث جعل جلالته نصب عينيه حقوق الإنسان، ضمن توجيهاته السامية، عبر إتاحة اللقاح مجاناً - رغم محدودية موارد المملكة - لكل فرد من أفراد المجتمع دون النظر لكونه مواطناً أو مقيماً، وعدم إلزامية أخذ اللقاح كحرية شخصية، في الوقت الذي اكتفت فيه عدد من الدول بتوفير اللقاح لمواطنيها فقط.

وفي الختام، نؤكد بأن مملكة البحرين تمضي بخطى ثابتة في رعاية كل ما يتعلق بتعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان، وواقع التسامح والتعايش في ظل دولة المؤسسات وسيادة القانون، وبرعاية ملكية سامية لم تدع مجالاً للشك بمدى إيمانها العميق بكرامة الإنسان واحترامها لحقوقه والتزامها بحمايته دون أي تمييز أو تفرقة، جعلت من المملكة نموذجاً رائداً يُحتذى به.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مملكة البحرين

